

أوراق

كارنيغي

عندما يصبح الانتصار خياراً:

جماعة الإخوان المسلمين في مصر
تواجه النجاح

ناثان ج. براون

الشرق الأوسط | كانون الثاني/يناير 2012

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

عندما يصبح الانتصار خياراً :

جماعة الإخوان المسلمين في مصر
تواجه النجاح

ناثان ج. براون

الشرق الأوسط | كانون الثاني/يناير 2012

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

© 2011 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أولاً إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 961 1 991 291
فاكس: 961 1 991 591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

1	ملخص
3	مقدمة
4	كيف أصبح الانتصار خياراً: من الخطوات المدروسة إلى القفزة الجريئة
8	ما هو النصر؟ الفوز في الانتخابات في ديكتاتورية عسكرية
8	من الآن المسؤول؟
9	بناء تحالف، والحكم في فراغ دستوري
11	رؤى الأخوان الدستورية.
	الانتقال من المعارضة إلى الحكومة؟
12	الاستعداد لاستخدام أدوات الدولة المصرية
13	السياسة الخارجية حيث الغموض أكبر
16	الاقتصاد: المزج بين السوق والعدالة الاجتماعية والفضيلة
16	الثقافة والأخلاق: مسألة أولويات
18	الحركة والحزب
20	ملاحظات
21	نبذة عن المؤلف
22	مؤسسة كارنيغي لسلام الدولي

ملخص

توشك جماعة الإخوان المسلمين في مصر على تحقيق انتصار انتخابي مُبين. فبعد أشهر عدة من الإيحاء بأنهم سيضبطون طموحاتهم الانتخابية، أنغمس الإخوان في العمل السياسي بحماسة منقطعة النظير، وصبّوا كل طاقاتهم وثقلهم التنظيمي الموثّر على العملية الانتخابية البرلمانية. والآن، وبعد أن بات من المرجح أن تحصد اللوائح الانتخابية لذراعها السياسي، حزب الحرية والعدالة، ما يقرب (وربما أكثر) من نصف المقاعد وربما حقائب وزارية أيضاً، فإن الجماعة تدخل أرضاً مجهولة.

لطالما طرح قادة الإخوان تعبير «المشاركة لا المغالبة». وهذا الشعار القديم قد يصمد لفترة أخرى من الزمن، لأن القواعد الضبابية وغير المستقرة التي لاتزال تحكم بلداً يمر في مرحلة انتقالية، تجعل من الصعب على أي قوة سياسية أن تسيطر. ومع مواصلة الجيش ممارسة سياسة القبضة الحازمة، سيكون للجماعة صوت قوي لكنه لن يكون مهيمناً. ومع ذلك، من الواضح أن طموحات الإخوان شهدت صعوداً واضحاً. والآن، تعتبر جماعة الإخوان، (التي تثق بأنها منغرسه في بيئتها الخاصة وتطرح ما تسميه بديلاً مستقيماً عن النظام الفاسد الذي حكم المصريين ردحاً طويلاً من الزمن، ما سمح بوضع السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في خدمة المصالح الخاصة)، أنها مدعّوة من قبل الأمة للقيام بواجباتها نحوها.

جماعة الإخوان، التي تُدرك أن قوتها الانتخابية قد تشعل ضدها ردود فعل مضادة من جانب قوى سياسية أخرى، تدعو الآن ليس إلى نظام برلماني بل إلى نظام مختلط أو شبه رئاسي. وعلى رغم أنها تسعى حالياً إلى تجنب الإمساك بالسلطة التامة، إلا أنها ليست في الواقع في مزاج خجول. إنها تركّز على الهدف الأبعد: توكيد المطالبة القوية المبررة بدور قيادي في وضع الدستور الجديد. ويبدو أن قادة الحركة يريدون دستوراً ديمقراطياً فوق أي شيء آخر.

والحال أنه ليس من الواضح بعد إلى أي مدى ستستمر سلوكيات وقرارات الماضي في توجيه الخطوات المستقبلية للجماعة. ففي غضون السنوات القليلة الماضية، أطلقت الحركة وابلأً غزيراً من الاقتراحات المفصّلة والبرامج. لكن، إذا ما كانت تريد النجاح في الحكومة، فيتعيّن عليها أن تبدأ بوضع أولوياتها الاقتصادية والثقافية وفي السياسة الخارجية. وفي حين أن جاذبية الحركة كانت قوية دوماً على الصعيد الثقافي والأخلاقية والدينية، إلا أن ثمة مناطق قليلة قد تثير فيها المخاوف بشكل أسرع. ونتيجة لذلك، فهي وضعت جدول أعمالها الثقافي جانباً. لكن، ومع دخول السلفيين العرين السياسي للمرة الأولى، قد يجد حزب الحرية والعدالة نفسه مُجبراً على الاختيار بين التنافس مع هؤلاء على القاعدة الإسلامية وبين طمأننة القوى السياسية غير الإسلامية في الداخل والخارج.

مع اكتمال ثلثي عملية التصويت في الانتخابات البرلمانية المصرية، توشك القائمة الانتخابية لـ«حزب الحرية والعدالة»، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في البلاد، أن تحقق انتصاراً انتخابياً مثيراً. فقد أصبحت الأغلبية البرلمانية في متناول اليد إلى حد كبير. وتستعد الحركة الآن، (والتي أمضى قاداتها سنوات وهم يكرّرون على الدوام شعار «مشاركة لا مغالبة»، في إشارة إلى الطابع المحدود لطموحاتهم السياسية)، للمطالبة بمناصب وزارية، كما أنها تؤكد على وجود مبرر قوي للمطالبة بدور قيادي في عملية وضع الدستور الجديد. والقادة الذين كانوا مضطرين للعب وفق قواعد كتبها خصومهم على مدى عقود، يستعدون الآن لكتابة قواعدهم الجديدة. قبل عام واحد، تم سجن حوالي ثلث القيادات العليا في الحركة، وبدا احتمال الاعتراف بوجودها بصورة قانونية محض خيال، وحرمت الانتخابات الصورية الجماعة حتى من الحصول على موقع برلماني ولو محدود. لكن الآن، يخرج هؤلاء القادة أنفسهم ببرامج حزبية ومقترحات للابلال الاقتصادي، ويجتمعون مع

دبلوماسيين أجانب رفيعي المستوى، ويتفاوضون مع جنرالات الجيش وينظمون احتجاجات في الشوارع في بعض الأحيان عندما يتم تجاهل مطالبهم، ويستعدون لتولي قدر من السلطة السياسية.

جماعة الإخوان المسلمين تخوض الآن عباب منطقة مجهولة، وليس من الواضح بعد كم من قراراتها وسلوكها السابق يمكن أن يواصل توجيه سلوكها في المستقبل.

تركزت أبحاثي عن الحركات الإسلامية في العالم العربي على عملها ضمن النظم شبه السلطوية التي كانت سائدة

حتى وقت قريب جداً. وفي حين أتاحت هذه النظم السياسية هامشاً للمناورة أمام المعارضة، حتى الإسلامية منها، فإنها كانت مركبة لمنع أي احتمال في أن تتغير مواقع السلطة السياسية العليا نتيجة الانتخابات. ويجري نشر الكتاب الذي ألفته استناداً لتلك البحوث، بعنوان «When Victory Is Not an Option»¹ (عندما لا يكون الانتصار خياراً)، وبالعربية «المشاركة لا المغالبة»، بالضبط في الوقت نفسه الذي يدخل فيه حزب الحرية والعدالة حقبة أصبح فيها الانتصار، على نحو مفاجئ، خياراً. لكن ما الذي يعنيه ذلك؟ الدروس المستفادة من عقود من السياسة شبه السلطوية لاتزال تعشش إلى حد كبير في عقول القادة، كما أن الآثار المترتبة على النجاح الانتخابي لاتزال غير واضحة لأن قواعد النظام الجديد لما تُحدّد بعد.

بعد بضعة أشهر من التردد في وقت سابق من هذا العام (فترة أقصر بكثير مما كنت أتوقع) تشبّثت جماعة الإخوان المسلمين بإمكانية تحقيق انتصار انتخابي كامل، وركّزت في الواقع كل طاقتها على تحقيق ذلك الانتصار. صحيح أن جماعة الإخوان تحتفظ بالقيادة نفسها، ولم تغير مواقفها الرسمية

إلا تدريجياً في الغالب، كما لم تتخلَّ عن أهدافها العامة وعن الحذر الأسطوري الذي يميّزها وأيضاً عن الإصرار بأنها حركة إصلاحية عريضة (وليست مجرد حزب سياسي انتخابي). إلا أنها تخوض الآن عباب منطقة مجهولة، وليس من الواضح كم من قراراتها وسلوكها السابق يمكن أن يستمر في توجيه سلوكها في المستقبل.

وبوصفها الآن القوة السياسية المدنية الرئيسية في البلاد، تستعدّ جماعة الإخوان المسلمين في مصر لدخول أروقة السلطة. فكيف أصبح النصر خياراً؟ وماذا يعني النصر بالنسبة إلى الإخوان – وما نوع السلطة السياسية التي ستسعى للوصول إليها؟ وما الذي ستفعله بنجاحها الجديد، والذي لم يكن متوقّعاً حتى وقت قريب؟

◀ كيف أصبح الانتصار خياراً:

من الخطوات المدروسة إلى القفزة الجريئة

ليس من الصعب تفسير لماذا سجّل هذا العدد الكبير من المنافسين لحزب الحرية والعدالة مثل هذه المروحة من العروض الانتخابية المخيبة للآمال. فالخليط المتضارب من الأحزاب السياسية المعارضة التي ظهرت في نظامي السادات ومبارك شبه السلطوي كانت قد جفّت تماماً عندما اندلعت ثورة 25 كانون الثاني/يناير. وفي الواقع، لم يكن واضحاً حقاً ما إذا كانت تلك الأحزاب «معارضة» فعلاً (العديد منها تمت استمالتها تماماً) أو حتى «أحزاب» (لم يكن هناك سوى حزب الوفد الذي أبقى على نفسه كتنظيم على المستوى الوطني).

تمّ حلّ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم سابقاً كتنظيم من قبل محكمة ثورية يملؤها الحماس، لكن الذين كانوا يرتبطون بحزب النظام القديم – والذين يشار إليهم بسخرية باسم «الفلول» – دخلوا بعض السباقات الانتخابية. وبينما خسر بعض هؤلاء الأشخاص سمعتهم كأفراد، كانت الطريقة السيئة التي عملت بها السياسة المحلية التي يمثلونها في أول انتخابات بعد الثورة ملحوظة تماماً. في الواقع، تمثّلت إحدى المفاجآت في الأداء السيء لكبار الشخصيات المحلية التي ليست لها انتماءات حزبية. لم تكن الكتلة البرلمانية للحزب الوطني أبداً آلة حزبية منضبطة بإحكام، لكنها كانت، بدلاً من ذلك، حفنة قليلة من القادة الوطنيين انضمت إليها مجموعة من الشخصيات المحلية الذين استغلوا شهرتهم لتأمين مقاعد لهم، وقدموا الرشوة في بعض الأحيان للفوز في دوائرهم الانتخابية. وقد اتّحد النظام المناور وسلسلة من قرارات المحكمة الدستورية لينتج مجموعة من السباقات البرلمانية المحلية، إلى حد ما، والتي غالباً ما تتنافس فيها شخصيات الحزب الوطني ضد

بعضها البعض، أو قد يخوض المحرومون من ترشيح الحزب الوطني الانتخابات كمستقلين، ومن ثم ينضمون إلى الحزب في البرلمان بعد فوزهم. وقد عمل النظام الانتخابي الجديد - الذي تم فيه توزيع ثلثي المقاعد النيابية وفقاً للقوائم الحزبية، وانتخاب بقية المقاعد على أساس فردي في الدوائر الانتخابية الأكبر (الدوائر التي أضعفت قليلاً نمط حملات التجزئة السابق) - ضد هذا النوع من السياسة.

كان ثمة جهات فاعلة جديدة قليلة أمكنها أن تملأ الفجوة. وقد أمضت مختلف القوى التي شاركت في الثورة قليلاً من الأشهر العشرة منذ فوزها المذهل في ساحة التحرير في عملية البناء الحزبي، وتجنّب الكثير منها السياسات الحزبية من حيث المبدأ، فيما ركّز غيرها، بدلاً من ذلك، على سياسة الاحتجاج بدلاً من التنظيم الحزبي. وشكا الذين صرفوا اهتمامهم إلى السياسة الانتخابية من أن الانتخابات جاءت بسرعة كبيرة جداً بحيث لم ينظمو أنفسهم بشكل سليم. لقد كانوا على حق في بعض النواحي، لكن مهمّة بناء الشبكات الوطنية والدوائر الانتخابية يمكن أن تستغرق سنوات عديدة، وربما لم يكن بمقدور التأجيل لأشهر عدة إضافية أن يحدث فرقاً كبيراً. ربما كانت هناك بعض الفرص الضائعة، فالعمل المنظم يخضع إلى مجموعته الخاصة من الاضطرابات، لكنّه وقر بالفعل بعض الإمكانيات لبناء حزب الطبقة العاملة الذي يبدو أنه قد تلاشى في الوقت الحالي. قد تكون طاقات الجيل الجديد من الشباب من الطبقة المتوسطة المصرية المفعم بروح تطوعية قوية سُخّرت لتقود عملية ابتكار بعض الأشكال السياسية الجديدة، والتي يمكن أن توفر قاعدة سياسية لحركة غير إسلامية (خاصة إذا أمكنه التغلب على مجموعة من الانقسامات الطبقيّة العميقة في المجتمع المصري)، ولكن مرة أخرى تلك عملية من المرجح أن تستغرق، في حال حدوثها أصلاً، بضع سنوات لإيجاد تعبير انتخابي فعّال.

وبالتالي ينبغي ألا يكون مستغرباً أن الفاعل السياسي الجديد الوحيد القادر على اقتحام الساحة هي الحركة السلفية. فمن خلال الشبكة التي تمتلكها من المنظمات التي تصل إلى جميع أنحاء البلاد واهتمامها الجديد بالسياسة الانتخابية، ينبغي ألا تشكل السهولة التي قدّمت المنظمات السلفية نفسها بها في الحملات الانتخابية مفاجأة، على رغم أن مدى نجاحها لا يزال مدهشاً، كما أن حماسها للقيام بالمهمة أكثر من ملفت مع ذلك.

في مثل هذا الميدان الانتخابي، أصبحت قدرة حزب الحرية والعدالة على الوصول إلى الأكثرية البرلمانية نتيجة طبيعية لخبرته العميقة، وحضوره على الصعيد الوطني، فضلاً عن ضعف جميع منافسيه تقريباً. في الواقع، ليست قدرة حزب الحرية والعدالة هي التي تحتاج إلى شرح، ولكن بدلاً من ذلك مدى استعداده (لماذا تغيّر رأي مجموعة من القادة الذين يفخرون بالمناقشة والدراسة المستفيضة قبل اتخاذ أي خطوة، أو «كل خطوة مدروسة» كما يحبون أن يقولوا؟)، للانتقال بسرعة من مجموعة متواضعة من الأهداف الانتخابية إلى أخرى توسعية؟ كنت أتوقع أن يستغرق مثل هذا

التطور دورتين انتخابيتين، وليس بضعة أشهر. في فترة ما بعد الثورة، كرّر قادة جماعة الإخوان شعارهم الذي يقول «مشاركة لا مغالبة» ووضَعوا نصب أعينهم هدفاً يتمثل في الحصول على ثلث مقاعد البرلمان. (لم يفسر القادة من أين جاء هذا الهدف، ولكن المثير للاهتمام أنه كان هدفاً منقولاً مباشرة من السقف الذي وضعته الحركة في ظل النظام السابق، حيث إن السعي للحصول على أكثر من ثلث المقاعد كان سيُتيح لها حق الاعتراض (الفيتو) على التعديلات الدستورية، وبالتالي، فهو يرقى في نظرها، إلى الحصول على مقعد على طاولة السلطة السياسية). وقد تنصّلوا أيضاً من الرئاسة (على رغم أنهم احتفظوا بحقهم في دعم مرشح من خارج الحركة)، وطردوا حتى العضو البارز عبد المنعم أبو الفتوح، عندما أعلن ترشيحه للرئاسة. وبحلول أواخر فصل الربيع، بدا أن طموحات الحركة تتجه صعوداً، عندما أشار قادة الحركة إلى أنهم سوف ينافسون على نصف السباقات لتأمين العدد المستهدف من المقاعد.

مع ذلك، عندما بدأت الحملة، دخل حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية للإخوان كل السباقات الانتخابية تقريباً، وبالفعل تمكّن بسهولة من الحصول على الأكثرية. فما الذي جعل الحركة تتغير رأياً؟

بالمعنى الحرفي، يمكن للقادة الادعاء بأنهم ظلوا أوفياء لتعهدهم الأصلي. يمكنهم الادعاء بأن حزب الحرية والعدالة نفسه، لن يكون له وضع الأغلبية المحصّنة، ولكنها ستكون من نصيب مجموعة من الأحزاب (معظمها غير إسلامية) التي خاضت الانتخابات مثل ائتلاف «التحالف الديمقراطي» تحت راية حزب الحرية والعدالة². وبالتالي، عندما يبدأ البرلمان الجديد جلساته، فإن من المرجح أن يكون نواب حزب الحرية والعدالة نفسه أقل من أغلبية حتى لو تجاوزت قائمة الحزب الانتخابية حدود نسبة الخمسين بالمائة. ومع ذلك، وحتى لو كان هذا صحيحاً، فإن حزب الحرية والعدالة هو الذي سوف يسيطر على الائتلاف؛ حيث يتكوّن "التحالف الديمقراطي" من مجموعة صغيرة من الشركاء الذين سيكون من السهل على الإسلاميين تقزيمهم. ومن المرجح أن يكون هناك ما يكفي من الحلفاء الإيديولوجيين في البرلمان (انضباط الإخوان قوي بما فيه الكفاية) بحيث يتمكّن حزب الحرية والعدالة من جمع أغلبية في مجال التصويت متى رغب في ذلك.

كنت قادراً على رؤية تطور مقاربة جماعة الإخوان من خلال سلسلة من اللقاءات التي جرت على مدار العام الماضي مع خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للحركة. وفي حين أنه يظهر في العلق أقل من كثير من القادة الآخرين، ولم يرحل من جماعة الإخوان نفسها بسبب حزب الحرية والعدالة (كما فعل ثلاثة من أبرز أعضاء مكتب الإرشاد علناً)، إلا أن الشاطر كان هاماً بما فيه الكفاية بالنسبة للتنظيم لدرجة أنه عندما أراد نظام مبارك كبح جماح جماعة الإخوان المسلمين في أعقاب أداؤها القوي في الانتخابات البرلمانية لعام 2005، كان هو الذي أرسل إلى السجن. عندما التقيته للمرة الأولى في آذار/مارس (بعد وقت قصير من الإفراج عنه بعد الثورة)، كرّر الشاطر لازمة

«مشاركة لا مغالبة». سألته إن كان يعتقد أن الإخوان سيسعون للحصول على الأغلبية، فردّ قائلاً: «بالطبع»، لكنه مضى إلى التكهّن بأن الأمر قد يتطلّب بضع سنوات وربّما عقداً من الزمن، قبل أن تقوم الحركة بذلك. المرة الثانية التي التقيته فيها كانت في حزيران/يونيو الماضي، وفيها نقل لي موقفاً سياسياً أكثر حزمًا بعض الشيء. وفي حين أنني لم أضغط عليه، فقد خرجت بانطباع قوي بأن من المتوقع أن تُعرّض على الحركة مناصب وزارية بعد الانتهاء من الانتخابات، وأنها ستقبل قدرًا من السلطة السياسية للمرة الأولى في تاريخها. كان من الواضح أيضاً أن ثقة الحركة بنفسها على صعيد الانتخابات تنمو؛ وأن قدرًا كبيراً من سلوكها السياسي يتميز بقناعة عميقة مفادها أن الانتخابات يجب أن تتم في أقرب وقت ممكن، لأنه بمجرد أن يستقر الغبار الانتخابي، سوف تتحوّل جماعة الإخوان المسلمين من موقعها كواحدة من جماعات عديدة (في الواقع جماعة ذات أوراق اعتماد ثورية ملتبسة)، إلى القوة الأولى بين قوى سياسية مدنيّة ليست على قدم المساواة.

عندما التقيت الشاطر في كانون الأول/ديسمبر - بعد بدء الجولة الثانية من التصويت تماماً - كان الجو العام قد تغيّر مرة أخرى. سلّمته نسخة من الترجمة العربية لكتابي، بعنوان «مشاركة لا مغالبة»، فقال أحد مساعديه مازحاً على الفور، «والآن نُغالب؟» أصرّ الشاطر نفسه على أن جماعة الإخوان لم تنكث تعهداتها، ومرّ بسرعة على مجموعة الترتيبات والقرارات التي حافظت على نصّ، إن لم يكن روح، التعهدات الأولى بعد الثورة بأن تتخلى الجماعة عن الأغلبية. ولكن كان واضحاً أنه ينضح بالشعور بالمسؤولية الذي قد يتوقّعه المرء من حركة توشك أن تتولّى قدرًا من السلطة السياسية. فقد ولّت تلك الأيام التي كان يصرّ فيها على أن الحركة تعلّمت دروس فوز حماس الانتخابي السابق لأوانه (في نظر الإسلاميين) للعام 2006 أو الانقلاب العسكري الذي أحبط فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر في العام 1992.

كان مثال حماس شديد الوطأة على الزعماء الإسلاميين في المنطقة، ولكن يبدو لي أن حزب الحرية والعدالة ربما يسير على خطى حركته الشقيقة. فمنذ أوائل التسعينيات حتى العام 2005، ناقش أعضاء حركة حماس باطّراد (وأحياناً بشكل صاخب جداً) مسألة ما إذا كانوا سيشاركون في انتخابات السلطة الفلسطينية. وبعد أكثر من عشر سنوات من المداولات الداخلية اتّجهت الحركة نحو المشاركة، ومن ثم في نظام كانت القواعد فيه متحيّزة ضدهم. وفي سلسلة من المقابلات بعد فوزها المرتبك، سألت أعضاء حماس متى أدركوا أن الفوز كان في متناول اليد، ومتى اتّخذ قرار السعي للحصول على الأغلبية. تلقّيت إجابات مختلفة على السؤال الأول (ما حدا بي إلى الاعتقاد بأن العديد من كبار قادة الحركة أدركوا قبل أسابيع، إن لم يكن شهوراً، أن النصر كان خياراً في حين أن البعض الآخر ظلّ يجهل ما يجري)، ولكنني لم أحصل على جواب على السؤال الثاني - إذ لا يبدو أن حماس قد اتخذت قراراً أو حتى أجرت مناقشة داخلية جادة بشأن إمكانية الفوز في الانتخابات. ربما يحدث شيء من هذا القبيل الآن مع ما يشير إليها قادة حماس بوصفها «الحركة الأم»، إذ ربما

توشك حركة الإخوان المسلمين في مصر على اتخاذ أكثر القرارات مصيرية في تاريخها من خلال سلسلة من الخطوات المتتالية، كل واحد منها تتيحه فرص غير متوقعة. وهي تظهر بعض الإشارات للأغراب بأنها «منتشية» بنجاحها.

ومع ذلك، من داخل الحركة، يبدو أن ثمة شعوراً أقل بالاستسلام للإغراء، وآخر أكثر بتقبُّل المسؤولية. وعلى عكس الحركات السلفية، والتي تتباهى بالتزامها الثابت بالنصوص الدينية، اتجه الإخوان دائماً نحو المشاركة الاجتماعية في أي مجال يكون مفتوحاً لهم: مهمتهم هي قيادة مواطنيهم لإيجاد سبل لاستخدام التعاليم الإسلامية لتطوير أنفسهم وأسرتهم ومجتمعهم. ويبدو الآن أن الإخوان المسلمين في مصر، الذين يرون أن جذورهم راسخة في مجتمعاتهم المحلية، وأنهم يقدمون بديلاً فاضلاً للنظام الفاسد الذي حكم المصريين لفترة طويلة وسمح باستخدام القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أجل المنفعة الخاصة، يشعرون أن الأمة تدعوهم إلى الخدمة. الآن لا يبدو أن الوقت مناسب لقادة الحركة إلى التهرب من العبء الذي ألقى على كواهلهم.

ما هو النصر؟ الفوز في الانتخابات

في ديكتاتورية عسكرية

من هو المسؤول الآن؟

لكن، ما الذي تستعدّ جماعة الإخوان للفوز به؟ ثمة عدد من خصائص العملية الانتقالية في مصر تشير إلى أنه مهما كان عدد الأصوات التي تجذبها جماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية، فسوف يكون لها رأي قوي ولكن ربما لا يكون لها رأي مهيم في الوقت الراهن. شعار «مشاركة لا مغالبة» ربما يستمر في العمل في الوقت الراهن بسبب القواعد الضبابية وغير المستقرة التي تحكم بلداً يمرّ بمرحلة انتقالية.

حتى في الوقت الذي كان فيه حزب الحرية والعدالة يفوز بمقعد تلو المقعد، كان المبنى الذي يعتزم نوابه الجلوس فيه مسرحاً لمعارك الشوارع بين المتظاهرين وقوات الأمن. وحتى عندما تهدأ تلك المعارك، فإن دور المجلس المنتخب لن يكون واضحاً. فقد تم تجريد البرلمان من دوره الرقابي الواضح بموجب «الإعلان الدستوري»³ الذي صدر بأمر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في آذار/مارس 2011. (المادة 33

مهما كان عدد الأصوات التي ستحصدها جماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية فسوف يكون لها رأي قوي، لكن ربما لا يكون لها رأي مهيم في الوقت الراهن. شعار «مشاركة لا مغالبة» ربما يستمر في العمل في الوقت الراهن بسبب القواعد الضبابية وغير المستقرة التي تحكم بلداً يمرّ في مرحلة انتقالية.

من الإعلان تنص على أن «مجلس الشعب سيتولى سلطة التشريع وتحديد السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة. وسوف يشرف أيضاً على عمل السلطة التنفيذية». بيد أنه تمت إزالة كل آليات الرقابة، وأهمها تلك التي تتطلب أن يحصل الوزراء، ويواصلون الحصول، على ثقة الأغلبية في البرلمان. وهكذا، فإن هذا النوع من الرقابة المقصودة من جانب الدستور المؤقت غير موجود في أي مكان في الوثيقة، والحجة القائلة بأن الأمر متروك للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والرئيس في وقت لاحق، لتعيين الوزراء من دون أي دور للبرلمان تبدو معقولة جداً. ربما يصبح ممكناً حلّ هذا الغموض في الممارسة العملية مع مرور الوقت، لكن يفترض أن تمهد الوثيقة الطريق أمام وضع دستور جديد في غضون أشهر، وهو ما يعني أنها لا تعطي الوقت الكافي للممارسة والقانون العام لملء الثغرات الكثيرة الموجودة فيها.

يتيح النظام الدستوري المؤقت للبرلمان بأن يكون له رأي في التشريع، لكن يجب عليه أن يتقاسم سلطة إصدار القوانين مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة. فقط في مسألة انتخاب أعضاء الجمعية التي ستضع مشروع الدستور المصري الجديد تبقى صلاحيات البرلمان النظرية غير مقيّدة، ولكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يظهر علامات قوية للغاية لجهة أنه تنبّه للآثار المترتبة على تخليه عن سلطة تسمية واضعي الدستور، وهزلت الجهات السياسية الحذرة من الدور المحتمل للإسلاميين في البرلمان على مدى أشهر لإقناع المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بالتملّص من بنود خطته للمرحلة الانتقالية.

**مزاعم جماعة الإخوان المسلمين المستمرة بأنها
ترغب في إقامة ائتلاف شامل ستكون أكثر صعوبة،
مهما كانت صادقة، لأن أداء حزب الحرية والعدالة
أخاف خصومها وقادهم إلى اعتبار قوة الإخوان أكبر
هواجسهم.**

الموقف العام لجماعة الإخوان المسلمين في هذا السياق واضح، فهي لا تهاب من الإصرار على أن يتم احترام رأي الشعب، وأنه ينبغي السماح للبرلمان بأداء دور رقابي وتشريعي ودستوري، ولكن من المرجح أن تحتفظ بكامل قوتها النارية على المدى الطويل بدلاً من الاحتفاظ بها للقضايا قصيرة المدى.

بناء تحالف، والحكم في فراغ دستوري

في النظام البرلماني، سيكون لزاماً على حزب الحرية والعدالة أن يتخذ موقفاً محدداً إما من خلال السعي إلى أن يحكم بنفسه أو أن يشكل ائتلافاً، حيث سيكون اختيار شركائه في الائتلاف صعباً. لكن الدور الرقابي الغامض سيسمح لجماعة الإخوان بتبني استراتيجية غامضة. وقد ألمحت جماعة الإخوان إلى أن أداءها البرلماني القوي ينبغي أن يضمن لها رأياً في عملية صنع القرار السياسي، لكنها أظهرت أيضاً مؤشراً على التراجع عن المطالبة بتشكيل حكومة أغلبية. وسوف يتيح ذلك للحزب التهرب من مهمة تشكيل ائتلاف بصورة رسمية.

يصرّ قادة جماعة الإخوان الآن على أن الافتراض بأنه سيكون هناك تحالف طبيعي بين الإخوان والسلفيين لا أساس له، وهم ربما يقولون الحقيقة لأنه على المستوى المجتمعي، ينظر الإخوان المسلمون والحركات السلفية إلى بعضهم بعضاً كمنافسين لا كشركاء. ومحاولة الإخوان تشكيل اصطفاة مع القوى غير الإسلامية ربما تكون وسيلة جيدة لإرسال إشارات مطمئنة، ولكن الاستقطاب في السياسة المصرية الذي ظهر في خلال العام الماضي، إلى جانب الخوف الشديد من بعض الليبراليين واليساريين (وهو خوف دفع البعض إلى أحضان الجيش مباشرة)، من شأنه أن يجعل هذه المهمة أكثر صعوبة. ومع ذلك، من المرجح في الواقع أن يكون تحقيق مزاعم جماعة الإخوان المسلمين المستمرة بأنها ترغب في إقامة ائتلاف شامل، مهما كانت صادقة، أكثر صعوبة، لأن أداء حزب الحرية والعدالة أخاف خصومها وقادهم إلى اعتبار قوة الإخوان أكبر هواجسهم.

وبالتالي فإن البرلمان الجديد سيكون منبراً هاماً لجماعة الإخوان المسلمين لطرح رؤيتها، وربما السعي إلى مباشرة العمل في مشاريع تشريعية محددة، لكنه لن يكون المكان الذي ستكون قادرة من خلاله على أن تحكم أو تقيم تحالفات واضحة. قد يشكّل ذلك نوعاً من الارتياح على المدى القصير، لأن الشعور بأن «أعباء مصر كبيرة للغاية بالنسبة لأي حزب واحد» ربما لا يزال يتخلل تفكير الإخوان. ومع احتمال أن يكون البرلمان هدفاً لسيل من المطالب والمظالم - على النحو الذي تعلم فيه المصريون الضغط لتحقيق أجنداتهم السياسية ضمن طائفة من الطرق الجديدة - فإن القدرة على توسيع المسؤولية ستكون مفيدة سياسياً.

وفي تحوّل غير ملحوظ، أشارت جماعة الإخوان إلى أنها ترغب في الاستمرار في مثل هذا الموقف من المسؤولية المشتركة على المدى المتوسط، وكذلك على المدى القصير. إذ من شأن قدرتها على السيطرة على البرلمان أن تجبرها على تحمّل المسؤولية الكاملة إذا كان النظام الدستوري في مصر، عندما يتم وضعه أخيراً في العام المقبل، برلمانياً حيث قالت الجماعة إنها تفضله. ولكن إدراكاً منها بأنها قد تكون لها الأغلبية في ذلك البرلمان، وأن الأحزاب الأخرى ربما تكون مترددة في الانضمام إليها، لاتدعو جماعة الإخوان المسلمين الآن إلى نظام برلماني بل إلى نظام مختلط أو شبه رئاسي، نظام من شأنه بالتالي إشراك الإخوان في السلطة بعد عودة الجيش إلى الثكنات، على الأقل حتى تقدم مرشحها الرئاسي (وهو ما تصرّ على أنه لن يكون مستحقاً في الانتخابات التي وعد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإجرائها بحلول حزيران/يونيو المقبل). بمعنى أن جماعة الإخوان تسعى إلى اتباع استراتيجية، على المستوى الوطني، كانت قد اعتمدها في بعض النقابات المهنية، حيث تهيمن على مجلس الإدارة، لكنها تترك منصب النقيب لشخص مستقل.

ومع ذلك، إذا كانت جماعة الإخوان لاتزال تظهر إشارات على سعيها إلى تجنّب السلطة الكاملة في الوقت الحاضر، فإن ذلك ربما لا يتم بمزاج خجول. في لقائي معه، أشار خيرت الشاطر إلى أنه في حين أن جماعة الإخوان لن تنفق رأسمالها السياسي على قضايا قصيرة الأجل أو هامشية (مثل

مناصب وزارية معينة في الحكومة المؤقتة)، فإنها سوف تتخذ موقفاً قوياً بشأن القضايا طويلة الأجل مثل كتابة الدستور. ولذلك، كانت خطوة محسوبة للغاية، عندما دعت جماعة الإخوان مؤيديها في تشرين الثاني/نوفمبر إلى التظاهر في الشوارع ضد مسودة وثيقة «المبادئ الدستورية» التي قدمها علي السلمي نائب رئيس الوزراء الذي تم عزله مؤخراً. كانت الخطة المرتبطة بالسلمي على وشك فرض خيارات غير مرغوب فيها على البرلمان الذي يمكنها أن تعين منه أعضاء في الهيئة المكونة من 100 شخص، والتي ستضع مشروع الدستور، وكذلك تكريس دور قوي ودائم للجيش. وبينما تم تعليق محاولة فرض مثل هذه الوثيقة في الوقت الراهن، بدا أن الشاطر يلتمح ضمناً إلى أنه إذا تم إحيائها، فإن جماعة الإخوان سوف تخوض منافسة سياسية قاسية مرة أخرى. وفي الواقع، أجاب على سؤال من زميلي مارك لينش حول الجيش بالقول إنه لا يعتقد أن مصر يمكن أن تسير على خطى الجزائر في أوائل التسعينيات (حيث تدخل الجيش للحيلولة دون فوز الإسلاميين في الانتخابات) لأن لدى الشعب المصري الآن، على عكس الجزائريين في ذلك الوقت، عقلية حازمة من شأنها أن تدفعه إلى التظاهر إلى أن تتم هزيمة مثل هذه المحاولة. لم يثر التعليق دهشتي كملاحظة سوسيولوجية بقدر ما أدهشني بوصفه تعهداً بأن جماعة الإخوان المسلمين سوف تعود إلى الشارع إذا ما أحسّت أن هناك محاولات لحرمانها من قطف ثمار الانتصار الديمقراطي.

الشاطر أشار أيضاً إلى أن تعهد الإخوان المسلمين بترك منصب الرئاسة للآخرين سوف يبقى ثابتاً فقط إذا ما تم الالتزام بخريطة الطريق الحالية. فإذا كانت هناك محاولة لتجريد البرلمان الجديد من كل سلطاته، أو لتأجيل الانتخابات الرئاسية (كما اقترح في وقت سابق)، عندها قد تعتبر جماعة الإخوان أن سياسة ضبط النفس لم تعد مناسبة.

رؤى الإخوان الدستورية

إذا كان الدستور هو الخط الأحمر بالنسبة إلى الجماعة، فما الذي تصرّ على رؤيته في الوثيقة النهائية؟ لقد بُذلت جهود طموحة من قبل العلماء على مرّ السنين لرسم نظام دستوري إسلامي بالاعتماد على ألف سنة من الفقه الإسلامي حول القضايا السياسية، لكن جماعة الإخوان لم تظهر إلى اليوم سوى القليل من الاهتمام بها. بدلاً من ذلك، يبدو أنها تتمنى ضمان الإبقاء على الأحكام القائمة على الدين في الإعلان الدستوري (اعتمدت حرفياً من دستور العام 1971 المعدل، وهو وثيقة تدين في مجملها لفرنسا وبلجيكا وحتى يوغسلافيا، أكثر من مكة والمدينة). لكن تلك الأحكام رمزية أو تعتمد في تفسيرها وتنفيذها على المؤسسات الطبيعية للدولة المصرية (مثل البرلمان والمحكمة الدستورية العليا). قد تدفع جماعة الإخوان باتجاه تبني لغة أقوى للأزهر⁴، حيث تشير بعض الروايات إلى أنها قد تسعى إلى إضافة بند جديد رمزي يعلن أن النظام السياسي المصري «مدني ذو مرجعية إسلامية»، وهي صيغة لفظية كان أول من استهلها منذ عقدين المجموعة التي انشقت عن

جماعة الإخوان لتشكيل حزب الوسط.

لكن، إذا ما نَحِينَا هذه الأحكام جانباً، فإنَّ جُلَّ ما يبدو أن جماعة الإخوان تريده هو دستور ديمقراطي يسمح بممارسة السيادة الشعبية من خلال المؤسسات القائمة في مصر، ووجود أحكام أكثر فعالية لإنفاذها، والفصل بين السلطات، وحماية الحقوق السياسية. وفي هذا الصدد، تختلف أولويات الإخوان الدستورية قليلاً عن أولويات معظم القوى السياسية المدنية التي توصف عادة بأنها «ليبرالية»، و«يسارية»، و«تقدمية». وتنقسم المجموعة الأخيرة من القوى أحياناً حول القضايا الاقتصادية (مع القوى اليسارية التي تريد التأكيد على أحكام العدالة الاجتماعية بقوة أكبر)، حيث حاولت بضع قوى غير إسلامية مغازلة (أو ما هو أكثر من المغازلة) المحاولات لترسيخ دور دائم للجيش بسبب خوفها المتزايد من الإسلاميين.

إذا ما نَحِينَا هذه الخلافات جانباً، عند صياغة الدستور، قد يكون من السهل نسبياً كتابة معظم بنوده، بما في ذلك سدّ الثغرات في دستور العام 1971، وتعزيز البرلمان وآليات المساءلة الأفقية، وتجريد الرئاسة من قدرتها على السيطرة على معظم مؤسسات الدولة المصرية. من المرجح أن تكون جماعة الإخوان مرتاحة للغاية إزاء هذه المقاربة، لأنها متفائلة للغاية (لسبب وجيه على ما يبدو) بقدرتها على مواصلة أجندها من خلال لعب دور عبر المؤسسات القائمة، وهي ليست في حاجة إلى إعادة بناء شكل الدولة المصرية من الألف إلى الياء من أجل متابعة أجندها في أسلمتها. وإذا ما حصلت جماعة الإخوان على ماتريد من الناحية الدستورية، فما الذي ستفعله عندما يمكنها، وللمرة الأولى، العمل من خلال جهاز الدولة وليس ضده؟

◀ الانتقال من المعارضة إلى الحكومة؟

الاستعداد لاستخدام أدوات الدولة المصرية

حال فوزها بنصيب من السلطة، ما الذي ستفعله جماعة الإخوان؟ لقد اتهم النقاد على مدى سنوات الحركة بأنها تتوفر على الكثير من لغة الخطاب السياسي والقليل من مقترحات السياسة المحددة. ربما كان ذلك صحيحاً في الماضي، لكن على مدى السنوات القليلة الماضية، أصدرت جماعة الإخوان الكثير من المقترحات المتعلقة بالسياسات والبرامج التي تكاد تكون مفصلة على نحو متعب، وتمثّل جهداً جاداً للغاية لتغطية جوانب هائلة من الشؤون العامة. تبقى هناك بالتأكيد «المناطق الرمادية» كما أطلقت عليها مع اثنين من زملائي في سلسلة أوراق صادرة عن مؤسسة كارنيغي على مدى السنوات الخمس الماضية.⁵ لكن تلك «المناطق الرمادية» واسعة وإيديولوجية بطبيعتها، ولم تمنع الحركة من وضع مقترحات مفصلة في مجالات عديدة. بدلاً من تكرار إشارات كبيرة (وغير

دقيقة) إلى افتتار الجماعة إلى برنامج مفصل، فإنه من المنطقي أن يتم التحقيق أين كانت جماعة الإخوان محدّدة، وأين لاتزال تتسحب إلى العموميات (وكذلك النظر في الأسباب المختلفة التي قد تبقّيها غامضة، أحياناً للحفاظ على وحدتها الداخلية، وأحياناً أخرى للإشارة إلى الأولويات، وأحياناً لدرء أي انتقادات خارجية).

في الواقع، قد تكون جماعة الإخوان أكثر استعداداً لتولي السلطة في بعض المناطق من أي من الحركات الشقيقة. حدث ذلك عندما فازت حركة حماس في الانتخابات البرلمانية في العام 2006، حيث اضطرت إلى الانتقال بسرعة من كونها حركة سرّية جزئياً، ومستبعدة من أجزاء كبيرة من الحياة العامة، إلى كونها الحزب الحاكم. وعندما عادت حركة النهضة للظهور في العام 2011، اعترف قادتها أنهم لم يكونوا متأكدين تماماً من هم أنصارهم. على النقيض من ذلك، ينتشر أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في مصر (وربما لا يقل أهمية عن ذلك المثقفون والمهنيون المتعاطفون معها)، في كل الجامعات في البلاد، والمهن الحرة والقطاع الخاص، وحتى الكثير من مؤسسات الدولة. ربما كان النظام السابق قاسياً جداً في محاربة جماعة الإخوان، لكنه تخلّى عن أي محاولة شاملة لاجتثاث الحركة قبل أربعين عاماً مضت. هناك مجالات يبدو فيها أن محاولة قد بُذلت لغربلة الإسلاميين (ربما في الأجهزة العسكرية والأمنية، وربما في السلك الدبلوماسي كذلك؛ والإسلاميون أكثر ندرة في الأجهزة القضائية ولكن يمكن العثور عليهم مع ذلك، وهم كثيرون جداً في المهن الحرة). وبالتالي فإن لجماعة الإخوان حضوراً راسخاً في العديد من المجالات، وهذا أعطاهما قدرة ملحوظة للاستفادة من الخبرة العميقة، وكذلك الوصول إلى شبكة من الاختصاصيين في مجالات عديدة ومختلفة.

نتيجة لذلك، لن تكون المشكلة، في كثير من المجالات، هي غموض الحركة بل التزامها بالكثير من التفصيل: فقد نجحت جماعة الإخوان في سرد وتعداد برامجها أكثر مما نجحت في إعطائها أولوية. ولكن في الواقع سيكون حزب الحرية والعدالة مضطراً إلى تقديم بعض الخيارات وتحديد بعض الأولويات إذا وجد نفسه في وضع يمكنه من تنفيذ بعض أفكاره.

السياسة الخارجية حيث الغموض أكبر

يظهر غموض جماعة الإخوان في أعظم حالاته - وهو يزداد بالفعل - في مجال السياسة الخارجية. في الواقع، من المرجح جداً أن وزارة الخارجية تمثل المنصب الأكثر احتمالاً لأن يعمل حزب الحرية والعدالة على تجنبه، على الأقل في المدى القصير إلى المتوسط. بدلاً من ذلك، من المحتمل أن تؤجّل الحركة التحرك نحو منصب الرئاسة والسلك الدبلوماسي المحترف (لا يزال ينظر إليه في مصر بوصفه مؤسسة غير حزبية ومحترفة)، وحتى المؤسسة الأمنية.

لا يتعلق الأمر بأن جماعة الإخوان تفتقر إلى الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية. وهي عندما تعبّر عن نفسها، فإنها تشارك في النكهة الشعبوية والقومية عموماً لمناقشات السياسة الخارجية في مصر، وتشكك في النوايا الأميركية في المنطقة، وتتنظر إلى غزة باعتبارها قضية إنسانية، وتعارض السياسة الإسرائيلية بتعايير تتراوح بين الانتقادية والمسرحية. بيد أن لدى جماعة الإخوان المسلمين

**يظهر غموض جماعة الإخوان في أعظم حالاته
- وهو يزداد بالفعل - في مجال السياسة الخارجية.**

أيضاً التزاماً طويل الأمد، وبديهيّاً تقريباً، بالقضية الفلسطينية، يعود تاريخه إلى بدايات تأسيس الحركة تقريباً، يعبر عنها ليس كمجرد قضية مصرية أو عربية، بل أيضاً باعتبارها قضية إسلامية. ومع ذلك فإن الدولة التي يسعى الإخوان للمساعدة في توجيهها لديها معاهدة سلام، وعلاقات دبلوماسية وروابط اقتصادية مع إسرائيل. وبقدر ما لاتحظى إسرائيل بالشعبية بين المصريين، ليس ثمة حماسة للعودة إلى سلسلة الحروب التي انتهت في منتصف السبعينيات.

بالمعنى الحرفي، موقف جماعة الإخوان المسلمين من المعاهدات (بما في ذلك المعاهدة المصرية - الإسرائيلية) واضح، ويتمثل بوجوب احترام الاتفاقات الدولية، ولكن يجب احترامها من قبل الطرفين، ويمكن أيضاً التفاوض بشأنها من جديد إذا كان أحد الطرفين يشعر بأن شروطها لم تعد تخدم مصالحه. هذه الصيغة تسمح للحركة بأن تقدّم نفسها باعتبارها قوة فاعلة ومسؤولة، وتحترم القانون والتقاليد الدولية، لكنها تصرّ أيضاً على أن تُملي المصالح والقيم المصرية جوهر التوجهات السياسية. كما تسمح لها هذه الصيغة بأن تلمح إلى أنها ستعيد تكوين العلاقات المصرية - الإسرائيلية إذا ما أتيحت لها الفرصة. لكن جماعة الإخوان لم تقسّر لماذا (أو حتى بصورة واضحة إذا ما كانت) تعتبر أن إسرائيل انتهكت بنود المعاهدة، ولا هي تذكر أنصارها بأن إعادة التفاوض يجب أن تكون متبادلة. وعندما سألت عضواً صريحاً جداً من الإخوان عما إذا كان قد لاحظ وجود أي تغيير في تفكير الحركة بشأن هذه القضية، قال إنه لاحظ بالتأكيد أن قادة الإخوان ينظرون بشكل متزايد إلى إسرائيل من وجهة نظر الدولة المصرية بدلاً من وجهة النظر ضيقة الأفق لحركة دينية، إلا أن لغة الخطاب السابقة ومشاعر القاعدة الشعبية للحركة وضعت حداً للتعبير عن الرؤية المتطورة.

في مثل هذه البيئة، يبدو تجنّب السياسة الخارجية هو المسار الأكثر حكمة. لكن هذا يفترض أن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يمكن أن يبقى هادئاً أو يتم تجاهله. وبينما يبدو الآن أن حركة حماس - التي لديها تأثير قوي على ولاءات جماعة الإخوان المسلمين - ترغب في الحفاظ على الهدوء، فإن المسألة ليست في يد الحركة تماماً، ولا يرجح أن يكون سكونها دائماً. في حال حدوث تصعيد كبير، من المحتمل أن يجد قادة الإخوان صعوبة في التزام الصمت. وحتى في غياب مثل هذا التصعيد، سيكون الضغط لتخفيف القيود على الحدود بين مصر وقطاع غزة قوياً. إذ إن عدم تحمّل

مسؤولية السياسة الخارجية والأمن في الوقت الراهن، يمكن أن يغري جماعة الإخوان، في بعض الظروف، بأن تسمح لخطابها بالانطلاق.

وبالمثل، فإن جماعة الإخوان غامضة بشأن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. فمن ناحية، ارتفع التركيز على حقوق الإنسان (الحقوق السياسية على وجه التحديد) بشكل كبير في خطاب الحركة على مدى العقد الماضي. وكان من شأن جيل سابق من القادة أن يصرّ على أن يستند أي حديث عن حقوق الإنسان إلى مرجعية إسلامية، ولا يجد قادة اليوم غضاضة في الحديث في آن عن الحقوق القائمة على الشريعة وعلى حقوق الإنسان. لكن برنامج الحزب⁶ يعترف ضمناً بوجود توتر: فهو ينظر نظرة قاتمة إلى «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (CEDAW)، و«اتفاقية حقوق الطفل» على أسس دينية، داعياً إلى «مراجعتها».

ماذا عن الشعور بأن جماعة الإخوان المسلمين تعطي قمة موجة إقليمية وأن الحكومات التي يقودها الإسلاميون، قد تمتدّ قريباً من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر؟ ليس ثمة شك في أن قادة جماعة الإخوان اليوم واثقون من أنفسهم تماماً، ويشعرون أنهم على الجانب الصحيح من التاريخ. وهم يراقبون التطوّرات في تونس

يتعيّن على قادة مصر أن يقرروا كيف سيتموضعون في بيئة إقليمية متغيرة بسرعة.

وتركيا. لكن الحركة المصرية كانت عموماً أكثر تطلّعاً إلى الداخل منها إلى الخارج، وأكثر مراعاة للحركات الأخرى كي تقوم بعمليات التقييم الخاصة بها للمشهد المحلي، لكنها أيضاً تميل كثيراً إلى الإطالة على «الحركة الأم» في مصر كمصدّرة للأفكار والخبرات بدل أن تكون مستوردة لها.

كانت رخاوة الانتماء الإسلامي واضحة على الملأ على مدى الأشهر القليلة الماضية. وعندما زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان مصر خلال الصيف بدا أنه يضع أوراق اعتماده الإسلامية موضع شك من الناحية المصرية من خلال الحديث عن فضائل «العلمانية». وقد أظهرت جماعة الإخوان انزعاجاً فورياً تجاه لغته. كان رشيد الغنوشي في تونس أقل حدّة، لكنه تحدّث أيضاً أثناء زيارة قام بها لمصر عن علاقة أقل حميميّة بين الدين والدولة ممّا ألفها الإخوان (وعندما زار واشنطن، ألمح بصورة دبلوماسية⁷ إلى حد ما، إلى أنه ينصح الحركة المصرية بأن تتحكّم بشهيتها السياسية).

تتقاطع الاختلافات الإيديولوجية مع البيئات السياسية المحلية المتميّزة، ومع التركيز على قضية داخلية، كي تشير إلى أنه قد لا يكون مرجحاً أن نرى ستارة خضراء تتحدر عبر شمال أفريقيا. ثمة مجموعة فضفاضة من التعاطف والوشائج التي توحد بين مختلف الحركات (على رغم أن العلاقات بين الإخوان في مصر وحماس ربما تكون أقوى مما قد توحي هذه القاعدة العامة) قد تكون أكثر ربحيّة مقارنة بالعلاقة بين بيل كلينتون وتوني بليز منها بالعلاقة بين ليونيد بريجنيف وإريش هونيكر.

الاقتصاد: المزج بين السوق والعدالة الاجتماعية والفضيلة

كانت جماعة الإخوان أكثر وضوحاً بشأن القضايا الاقتصادية، سواء في ما يتعلق بتوجهها العام وبمقترحاتها المحددة بشأن السياسات. لكن المشكلة هنا تتمثل بوجود أفكار عملية كثيرة جداً، وليس بكونها قليلة جداً: فقد اعتمدت الحركة على خبراء في مختلف المجالات لرسم المقترحات، لكنها أعطت مؤشرات أقل عن أولوياتها.

من حيث التوجه العام، لدى جماعة الإخوان دافعان قويان: أولاً، هي تسعى إلى حماية حقوق الملكية الفكرية واقتصاد السوق، وثانياً، هي تشعر أيضاً بأن لدى الدولة التزاماً قوياً بحماية المواطنين الأضعف. أما موقفها تجاه ما يمكن تسميته بـ «الاقتصاد الإسلامي» - محاولة بناء المؤسسات المالية والمؤسسات الاقتصادية المتوافقة تماماً مع القواعد القانونية المستندة إلى الشريعة الإسلامية - فيبدو أقل وضوحاً بعض الشيء، لكن يبدو أن ميل الحركة القوي الآن ينصبّ على توفير بيئة قانونية وتنظيمية حامية لمثل هذه الجهود الخاصة من دون الضغط على السلطات للتحويل إلى اقتصاد إسلامي تماماً للمجتمع بأكمله.

وراء وجهات نظر الحركة الاقتصادية تكمن قناعة بأن النظام السابق كان يُدار على أساس الفساد على جميع المستويات: رأسمالية المحسوبية في الأعلى تتسرب إلى الأسفل إلى آليات تعامل ذات مستوى أدنى من قبل أولئك الذين استُبعدوا من التدافع لاستغلال موارد الدولة لأغراض خاصة. الفضيلة هي ما يقدمه الإخوان كعلاج: الشعور بأنه إذا تم وضع الشرفاء والأكفاء في المناصب العليا للدولة، فإن هذا سيسمح لمصر بتسخير قدرات مواطنيها، ومهاراتهم، ومصادر الثروة بطريقة تسمح بوجود تنمية اقتصادية سليمة. ومما لاشك فيه أن الصدق في إدارة الشؤون الاقتصادية هو دائماً موضع ترحيب، لكن من الصعب أن نصدق أن ثقافة الفساد يمكن أن تمحى بين عشية وضحاها، أو أن النزاهة في حد ذاتها هي الحل لمشكلات مصر. جماعة الإخوان لديها أجوبة قليلة لأزمة مصر الاقتصادية التي تلوح في الأفق (بعض ذلك ناجم عن حالة الشك المرتبطة بالثورة نفسها). كما لم تقدم الجماعة الكثير من التوجيه بشأن الكيفية التي ستقوم من خلالها بفرز الأولويات بين البرامج والمقترحات المختلفة، كما ستوضح ورقة ستصدر قريباً كتبها إبراهيم سيف ومحمد أبو رمان⁸.

الثقافة والأخلاق: مسألة أولويات

لقد كانت جاذبية جماعة الإخوان المسلمين دائماً ثقافية وأخلاقية ودينية، وهي لا تزال ترمز لرؤيتها في الاستقامة والتواضع والأخلاق في الحياة العامة. لكن، مثلها غيرها من الحركات الإسلامية، أدركت الجماعة أيضاً أن هناك مناطق قليلة فجّرت فيها المخاوف المحلية (وحتى الدولية) بسرعة أكبر مما هو الحال في المجال الثقافي. وأدى تسييس جماعة الإخوان، العالقة بين الرغبة في أن تثبت لقواعدها أنها ملتزمة بالدين وبين طمأننة منتقديها بأنها تعمل فقط من خلال الإقناع السلمي

والتدريجي بدلاً من الفرض والقوة، خلال العام الماضي إلى صدور قرار واضح، وحتى صريح بتأجيل أي أجندة ثقافية. وحزب الحرية والعدالة حريص على أن يظهر للمصريين أنه يستطيع أن يحكم، وأن المشاكل الأكثر إلحاحاً في مصر تتعلق بالاقتصاد والأمن العام، وأن جماعة الإخوان المسلمين لديها أشخاص مؤهلون داخل صفوفها، أو يمكنها الحصول على خبراء فنيين من خارج الحركة. وهو يسعى في الوقت الراهن إلى تقديم الكفاءة والإدارة التكنوقراطية، والاستقامة بدلاً من وضع حدّ للتهاون المعنوي.

لكن وجود السلفيين قد يعقّد محاولة الإخوان تأجيل الجهود المبذولة لأسلمة الحياة العامة المصرية. صحيح أن وجود السلفيين في المجتمع المصري لم يكن مفاجئاً، إلا أن السهولة وليونة الحركة التي اعتمدوا من خلالها على شبكاتهم لإنشاء آليات انتخابية فعّالة فاجأت حتى أولئك الذين كانوا

يعرفونهم جيداً. وثمة مؤشرات واضحة على أن قادة الإخوان خلصوا إلى أنهم بحاجة إلى تأكيد وجودهم في جميع أنحاء المدن والبلدات والقرى المصرية، واسترداد جمهور الأنصار المتدينين الذي يعتبرون أنه يخصهم. وما يبدو أقل وضوحاً بكثير هو كيف ستندرج السياسة في هذا الجهد. إذ يمكن القيام بالكثير من العمل من خلال التنظيم في المجالات الاجتماعية والدينية. لكن كيف سيكون ردّ فعل جماعة الإخوان في البرلمان إذا ما توّعد نائب سلفي في البرلمان

أدى تسييس جماعة الإخوان، العالقة بين الرغبة في أن تثبت لقواعدها أنها ملتزمة بالدين وبين طمأننة منتقديها بأنها تعمل فقط من خلال الإقناع السلمي والتدريجي بدلاً من الفرض والقوة، إلى صدور قرار واضح، وحتى صريح، خلال العام الماضي بتأجيل أي أجندة ثقافية.

حول جريمة متصوّرة بحق الدين في الحياة العامة المصرية؟ هل تقف على الهامش، أم تشعر أنها مضطرة للانضمام، أو حتى العمل على المزايدة على قادة السلفية؟

السلفيون أنفسهم قد يكونون عنصراً مفاجئاً: فهم يدخلون مجالاً لا يمتلكون فيه إلا القليل من الخبرة. لكن، قبل وقت قصير من الجولة الثانية من التصويت، عندما انتقد أحد زعماء التيار السلفي زعيماً آخر بسبب الإدلاء بتصريحات مثيرة للجدل، انتقلت الخلافات السلفية إلى عالم جديد: بدلاً من أن يشكو من أن منافسه قد أساء فهم أحد النصوص الدينية أو نقل حديثاً نبوياً أقل موثوقية، ادعى أن التعليقات المروّعة كلّفت السلفيين مقاعد برلمانية. إذ لم يحدث من قبل أن كانت قلة اللباقة السياسية خطيئة في الأوساط السلفية.

ثمة سابقة لإدماج السلفيين كفاعلين برلمانيين عاديّين، لكنها وقعت في بلد اعتاد قلّة من المصريين النظر إليه كنموذج: تنافس السلفيين من مختلف المشارب في الانتخابات البرلمانية الكويتية على مدى جيل كامل. ويبدو أنه كان لمشاركتهم أثران اثنان: فقد أدت إلى تقديم بعض التنازلات غير المريحة بشأن مسائل مبدئية (معظم السلفيين الكويتيين سيتعاملون مع نائبات ووزيرات - وحتى اللاتي يكشفن شعرهن - على رغم معارضتهم الثابتة لمنح المرأة الحقوق السياسية الكاملة، والإصرار على

أن ترتدي المرأة في الحياة العامة ملابس تتفق مع المفاهيم التقليدية للحشمة. وعلى رغم ذلك، وجد نواب البرلمان الكويتي من الحركة الدستورية الإسلامية المستوحاة من الإخوان أنفسهم، في الوقت نفسه، في كثير من الأحيان في تحالفات برلمانية مع السلفيين، وحتى في أكثر الأحيان مثقلين بالمسؤولية عن المواقف المثيرة للجدل التي قد يكون عليها توجه الإخوان، لتبني مقاربة أكثر مرونة أو تدريجية.

إن وجود كتلة سلفية واثقة من نفسها في البرلمان قد يقحم نواب حزب الحرية والعدالة في موقف حرج، بحيث يضطرون إلى الاختيار بين منافسة السلفيين على القاعدة الإسلامية وطمأنة القوى السياسية غير الإسلامية في الداخل والخارج. وليس ثمة من سبب للشك في أن النواب السلفيين سيتلذذون في وضع منافسيهم الإسلاميين في موقف مثل هذا بالضبط، وذلك للتدليل على أن جماعة الإخوان (كما يؤكد السلفيون في كثير من الأحيان) تُعنى في الحقيقة بالسياسة لا بالدين.

◀ الحركة والحزب

تولي حركات الإخوان المسلمين في جميع أنحاء العالم العربي اهتماماً كبيراً للعلاقة بين التنظيم العريض - الذي يركّز على الدين والمجتمع والأعمال الخيرية وتعليم أعضائه - وبين الحزب السياسي الذي قد تشكّله - والذي يسعى إلى الفوز بالسباقات والمشاركة في الحكم. وغالباً ما يُفوّت هذه المناقشات الغرباء الذين ينظرون إلى هذه الحركات ككُلّ متجانس، أو يحلّلونها بوصفها منظمة تسعى إلى الوصول إلى السلطة. لكن المناقشات داخل الحركة حيوية، ويعود ذلك إلى حقيقة أن حركات الإخوان تصرّ تماماً على أنها، ببساطة، لاتعنى بالسلطة السياسية، بل بأجندة إصلاحية واسعة ترغّب في السعي لإنجاز جزء منها فقط من خلال العملية السياسية. وهي تخشى في بعض الأحيان من أن احتضانها المتحمس أكثر من اللازم للسياسة قد يجبر الحركة على تقديم تنازلات. في ظل نظام مبارك، كانت خيارات جماعة الإخوان المصرية مناسبة تماماً لمثل هذا النظام: تأسيس حزب سياسي كان أمراً غير وارد، وكان يمكن النظر إلى شعار «مشاركة لا مغالبة» بوصفه طموحاً لأن يُسمح لها بلعب دور بقدر ما كان وعداً لا لزوم له بأنها لن تفوز في الانتخابات.

في الوقت الحالي، تفاعلت جماعة الإخوان مع الفرص المتاحة في مصر ما بعد الثورة بطريقتين متناقضتين. أولاً، أقحمت نفسها في السياسة بحماسة غير مسبوقة، حيث ركّزت كل طاقاتها وثقلها التنظيمي المثير للإعجاب على الانتخابات البرلمانية. ويمكن للأنشطة غير السياسية، مهما تكن حاسمة، أن تنتظر في هذه الأثناء. ثانياً، أنشأت حزباً سياسياً سيطرت على انشطته بشكل وثيق جداً في الواقع⁹، حيث عيّنت قادة حزب الحرية والعدالة، وصادقت على برامجه، حتى أنها بتت

في مسألة مَنْ من أعضاء الحركة يجب أن ينتقل إلى الحزب. قد يكون الهدف هو ضمان ألا يصبح الحزب مستغرقاً في السياسة لدرجة أن يفقد روحه. لكن على المدى الطويل، فإن الفرص الجديدة ستثير التحديات نفسها التي واجهت حركات عريضة أخرى (مثل الحركات الاشتراكية أو المسيحية الديمقراطية) التي تعمل في البلدان الديمقراطية. لم يسبق لجماعة الإخوان قط أن اضطرت إلى تنسيق القرارات الوزارية مع الفرق الرياضية، ودراسة الدوائر والمدارس. فاحترامها للخبرة كبير لدرجة أنها تفضل السماح ببعض الاستقلالية لأولئك الذين يعملون في المجالات المختلفة، ولكنها لم تواجه أبداً وضعا كان فيه جناحها السياسي بارزاً للغاية (ليس محلياً فقط بل على الصعيد الدولي).

في مصر العام 2012، سيكون لزاماً على قادة جماعة الإخوان أن يردوا على الأسئلة التي لم تطرح من قبل أبداً. يمكنهم الرجوع إلى رسائل مؤسس الحركة حسن البنا كي يستلهموها، ولكن ليس من أجل التوجيه العملي بشأن المسائل التفصيلية. بدلاً من ذلك سيكون تصريح دونالد رامسفيلد بأن «الحرية عادة ما تتسم بالفوضى» درساً مفيداً يتذكرونه.

ملاحظات

1

Nathan J. Brown, *When Victory Is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2012).

2

بموجب النظام الانتخابي الجديد يسمح بتشكيل التحالفات الانتخابية، ولكن يجب عليها تحديد اسم حزب معترف به حالياً

3

See *Supreme Council of the Armed Forces Constitutional Declaration*, Guide to Egypt's Transition, Carnegie Endowment for International Peace, <http://egyptelections.carnegieendowment.org/201101/04//supreme-council-of-the-armedforces-constitutional-announcement>.

4

See my earlier Carnegie Paper, *Post-Revolutionary al-Azhar*, Carnegie Endowment for International Peace, September 2011, http://carnegieendowment.org/files/al_azhar.pdf.

5

See Nathan J. Brown, Amr Hamzawy, and Marina Ottaway, *Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring the Grey Zones*, Carnegie Paper no. 67, March 2006, http://carnegieendowment.org/files/cp_67_grayzones_final.pdf.

6

Election Program, Freedom and Justice Party, www.scribd.com/doc/73955131/FJP-Program-En.

7

Rached Ghannouchi: the FP interview, posted by Marc Lynch, Foreign Policy.com, December 5, 2011, http://lynch.foreignpolicy.com/posts/201105/12//ghannouchis_advice.

8

See the forthcoming Carnegie paper by Ibrahim Saif and Muhammad Abu Rumman.

9

The Muslim Brotherhood as helicopter parent, posted by Nathan J. Brown, ForeignPolicy.com, May 27, 2011, http://mideast.foreignpolicy.com/posts/201127/05//the_muslim_brotherhood_as_helicopter_parent.

نبذة عن المؤلف

ناثان ج. براون باحث أول غير مقيم في برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، وهو أستاذ (بروفسور) العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، وباحث بارز، ومؤلف ستة كتب حظيت بالترحاب حول السياسات العربية. جلب براون معه إلى مؤسسة كارنيغي خبرته الخاصة في مجالات الحركات الإسلامية، والسياسات الفلسطينية، والقانون والدستورية في العالم العربي. كتابه الأخير: *When Victory Is Not an Option: Islamist Movements and Semi-Authoritarianism in the Arab World* سيصدر بالانكليزية عن جامعة كورنيل في شتاء 2012، وهو صدر بالعربية تحت عنوان «المشاركة لا المغالبة». وتركز أبحاث براون في هذه المرحلة على الحركات الإسلامية ودورها في سياسات العالم العربي.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسست عام 1910 غير حزبية، وتسعى إلى تحقيق نتائج عملية. في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلية المعمقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصلة واستكشاف المواضيع الرئيسية الشاملة، يقدم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنية على فهم عميق وآراء وارده من المنطقة. ويتوفر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, D.C. 20036
United States

P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840

CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

موسكو

مركز كارنيغي موسكو

Tverskaya, 16/2
Moscow 125009
Russia

P +7 495 935 8904 F +7 495 935 8906

Carnegie.ru | info@Carnegie.ru

بيجينغ

مركز كارنيغي- تسنغوا للسياسات العامة العالمية

No. 1 East Zhongguancun Street, Building 1
Tsinghua University Science Park
Innovation Tower, Room B1202C
Haidian District, Beijing 100084
China

P +86 10 8215 0178 F +86 10 6270 3536

CarnegieTsinghua.org

بيروت

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

شارع الأمير بشير، برج العازارية
المبنى رقم 1210 2026، الطابق الخامس
صندوق البريد 11-1061

وسط بيروت

لبنان

تلفون: +961 1 99 12 91 | فاكس: +961 1 99 15 91

Carnegie-MEC.org | info@Carnegie-MEC.org

بروكسل

مركز كارنيغي أوروبا

Rue du Congrès 15
Brussels 1000
Belgium

P +32 2735 5650 F +32 2736 6222

CarnegieEurope.eu | brussels@ceip.org